مجلة العلوم القانونية والسياسية

اسم المقال: العنصر الديني ودوره في السياسة الاسرائيلية
اسم الكاتب: أ.م.د. شاكر عبدالكريم فاضل
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/1124
تاريخ الاسترداد: 2025/05/17 00:03 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة العلوم القانونية والسياسية جامعة ديالى ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

العنصر الديني
ودوره في السياسة الاسرائيلية

Religious Element and its role in Israeli Politics

الكلمة المفتاحية : العنصر الديني، السياسة الاسرائيلية، الأحزاب الاسرائيلية.

Keywords: The religious element, Israeli politics, Israeli parties.

أ.م.د. شاكر عبدالكريم فاضل

كلية القانون والعلوم السياسية – جامعة ديالى

Assistant Prof. Dr. Shaker A. Fadhil
College of Law and Political Science - University of Diyala
E-mail: Dr.shakir.abd@law.uodiyala.edu.iq

ملخص البحث

من خلال تتبع تطور نتائج الانتخابات وتشكيل الحكومات الاسرائيلية، يتضح الدور الحيوي الذي يلعبه العنصر الديني في العملية السياسية الاسرائيلية. وقد جاء هذا الدور متزامناً مع المدخلات التي ادت إلى ارتفاع سهم احزاب اليمين القومي واحزاب اليمين الديني. وتوضح المؤشرات تحول واضح في خصائص النخبة التي تهيمن على الحياة السياسية في اسرائيل، والتي اضحى يمثلها، اليمين القومي، وزعماء اليهود الشرقيين، والقوى الدينية وعلى وجه الخصوص، الاتجاهات الارثوذكسية والحريدية المتطرفة. والتي سيشكل الدور الواضح الذي تلعبه بمختلف تشكيلتها يشكل خطراً على مستقبل الارض الفلسطينية المحتلة والمقدسات الاسلامية، وحقوق الشعب الفلسطيني، وهذ واضح من برامجها وتوجهاتها الايديولوجية.

المقدمـــــة

منذ البداية تداخلت البواعث الدينية و"القومية" والسياسية في نسيج الحركة الصهيونية الرامية إلى الاستيلاء على فلسطين وجعلها قاعدة انطلاق للاستيطان الصهيوني. فمن الثابت أن الحركة الصهيونية تستمد بعض مقوماتها الاساسية من طبيعة الديانة اليهودية وطابعها التاريخي وتستوحي الكثير من تعاليمها وعقائدها الدينية.

ويمكن الاشارة، إلى أن الحركة الصهيونية تضم في صفوفها حركات واتجاهات متنوعة وفي بعض الاحيان متناقضة نتيجة للتكوين الاستيطاني المتكون من جماعات مختلفة اثنيا، ثقافيا، لغويا،...الخ ويبرز في هذا المجال، الاختلاف والتباين بين الاتجاهات العلمانية من جهة، والاتجاهات الدينية المتمسكة بالتقاليد والعقائد السلفية وشعاراتها من جهة اخرى.

وهكذا برز في الحركة الصهيونية والمجتمع الاسرائيلي، الصراع والتناقض بين العلمانيين والمتدينين. والذي يعد من بين ظواهر عديدة تؤشر حالة التنافر التي شهدتها عملية تكوين المجتمع الاسرائيلي.

اشكالية البحث:

كشف السلوك التصويتي ونتائج انتخابات الكنيست الاسرائيلي منذ تأسيس (اسرائيل)، وحتى انتخابات الكنيست العشرين (٢٠١٥)، عن مكانة ودور يلعبانها الاتجاهات والاحزاب الدينية في المجتمع والسياسة الاسرائيلية، ولكن على الرغم من البنية التعددية في المجتمع الاسرائيلي إلا أنها تعكس بوضوح انقساماً وتنافراً في داخله، على مستوى الهويات الطائفية والايديولوجية والإثنية. وقد بات واضحاً تأثير ذلك الانقسام على النخب الحاكمة، إذ ارتفع شأن اليمين الاسرائيلي بشقيه القومي والديني، على ساحة السلطة السياسية والقرار السياسي، وفي هذا البحث نحاول أن نسلط الضوء على العنصر الديني (المتطرف) كونه اضحى احد اللاعبين الاساسيين في السياسة الاسرائيلية. وهذه الاشكالية تثير عدد من الاسئلة، هي: ماهي نقاط الخلاف التي أثارها وجود العنصر الديني مع الاتجاهات الاخرى التي هيمنت على المشهد السياسي الاسرائيلي؟ وكيف يمكن أن نصنف الاتجاهات الدينية

في المجتمع الاسرائيلي؟ وماهي المشاركة السياسية للأحزاب الدينية في السياسة؟ وماهي العلاقة بين البعد الاستيطاني ومغانم السلطة لدى الاحزاب والقوى الدينية؟

فرضية البحث:

ينطلق البحث من فرضية اساسية: أن الاتجاهات التي لعبت الدور التاريخي في المشروع الصهيوني لإقامة (اسرائيل)، والتي كانت خصائصها، اشكنازية، علمانية، اشتراكية، قومية، بدأ دورها بالهيمنة ينحدر لصالح اتجاهات خصائصها، اليمين القومي، يهود شرقيون، متدينون قوميون وارثوذكس (متزمتون وحريديم). وأن الاتجاه الديني الارثوذكسي (المتزمت والحريدي) اضحى متفوقاً على الاتجاه الديني القومي، وبالتالي اصبحت توجهاته الايديولوجية ومواقفه السياسية، هي الاكثر دوراً في السياسة الاسرائيلية.

منهجية البحث:

لأغراض الاجابة عن اسئلة البحث الرئيسة وتحليل الظاهرة، تم اعتماد اكثر من منهج من مناهج النظم السياسية، ابرزها، منهج المراقبة والتحليل والاستنتاج، والمنهج البنائي الوظيفي، الذي يركز على دراسة النظام كونه نسق من المتغيرات المتساندة وظيفياً. وأن قدرة النظام على الاستمرار تعتمد على قدرته على الاستجابة لمدخلات بيئة النظام، والعنصر الديني جزء حيوي في الجسد السياسي الاسرائيلي. ولأغراض الدراسة تم تقسيم هيكلية البحث إلى مبحثين، المبحث الأول : وتناول العنصر الديني والقضايا الخلافية، وتناول ذلك من خلال مطلبين، في أولهما البحث في انماط الاتجاهات الدينية، وثانيهما، القضايا الخلافية. أما المبحث الثاني: تناول المشاركة الدينية في السياسة. وضم مطلبين، أولاهما عن تصنيف الاحزاب الاسرائيلية، وثانيهما عن تطور الوزن الانتخابي للأحزاب الدينية.

المبحث الأول

العنصر الديني والقضايا الخلافية

إن مسألة التناقض بين المتدينين والعلمانيين، هي قديمة وتسبق قيام (اسرائيل) كما تسبق الاستيطان اليهودي في فلسطين (فترة اليشوف). ويقول عنها البروفيسور اليعيزر شافيد: "يعتبر الانفصام بين المتدينين والعلمانيين اعمق حالات الانفصام التي ظهرت في جيلنا، وعرفها الشعب اليهودي، واكثرها صعوبة على الحل. ومن الناحية التاريخية يعد ذلك نتاجاً لمسار متواصل، سبق سائر حالات الانفصام، ومن ثم فهو بمثابة خلفية لتلك الحالات كافة. وقد بدأ المسار التاريخي، الذي ادى إلى حدوث المواجهة داخل الشعب اليهودي في منتصف القرن الثامن عشر. وكان العامل المباشر فيه هو الالتقاء بين التقاليد اليهودية التوراتية – التي شكلت على مدى الاجيال، اطر وانماط حياة الشعب ومعتقداته – وبين الثقافة العلمانية الاوربية. وعندما تأسست الدول الحديثة في أوربا طبقاً لمبدا السيادة المركزية، وتطورت الثقافة العلمانية، وجد اليهود انفسهم في واقع جديد بكل آماله واخطاره، واضطروا إلى اختيار طريقهم... ولقد نشأت مواجهة حادة بين هؤلاء الذين وافقوا على الخروج من "الغيتو" والانخراط في الدولة والمجتمع والثقافة المحيطة بهم كمواطنين متساوين في الواجبات والحقوق، وبين اولئك الذين رفضوا ذلك واختاروا طريق الانغلاق طواعية والحفاظ على نظام الحياة القديم"[١].

ولم يخل تاريخ اليشوف (الاستيطان اليهودي في فلسطين قبل قيام الدولة) اليهودي بفلسطين من حصول التنافر والتنابذ بين انصار العلمانية والتحديث من جهة ودعاة التمسك بالتقليد والمحافظة على عقائد السلف وشعائرهم من جهة ثانية. على أن المناخ السائد آنذاك كان اقرب إلى التعايش بين جميع الفئات والاتجاهات، على صعيد النزاع الديني – العلماني، منه إلى التناحر والصراع في سبيل الاستئثار بالسلطة والحصول على مزيد من المكاسب والنفوذ والمرحلة الرامية إلى تأسيس "الوطن القومي اليهودي" جعلت وحدة الصف الصهيوني

في طليعة المتطلبات التي لا رجوع عنها. كما أن وجود البلاد في ظل حكم السلطة المنتدبة لم يفسح المجال امام نشوب نزاعات فعلية حول مسائل تتعلق بمكانة الدين اليهودي في الدولة الصهيونية المنشودة وشرعية الدولة اليهودية أو عملية تحديد طبيعة المجتمع وتقاليده[٢].

لقد كان من غير الممكن، بدون قدر ملحوظ من الوحدة، المطالبة باعتراف دولي، ومثل هذه الوحدة كانت ضرورية لتجسيد اهداف الصهيونية. وتبلور عن هذه الوحدة اتفاق من الجانب العلماني الصهيوني والجانب الصهيوني الديني، وكانت عناصر هذا الاتفاق كما ذكرها اليعيزر شافيد هي: تعاون راسخ في تعبئة الموارد المالية والبشرية من يهود العالم، والنضال من اجل الاعتراف السياسي الدولي، وشراء الاراضي، واقامة المستوطنات، وانشاء المرافق الاقتصادية، وخلق قوة دفاعية. وكان هناك اتفاق على العلاقة بارض (اسرائيل)، وعلى الذاكرة التاريخية كأسس للتعليم اليهودي القومي. بيد أن كل كتلة ايديولوجية اخذت تطور – على هذا الاساس النظري العام – نظامها التعليمي، بل وبلورت أيضاً أطراً طائفية ونتاجاً خاصاً بها، وهكذا ترسخ التوتر بين اتجاه الوحدة واتجاه الانفصال. وقد انعكس هذا التوتر بأوضح صورة في النظام القضائي حيث استطاع اليهود – المتدينون – في ظل حكم الانتداب، اختيار القضاء الشرعي طبقاً لأحكام الشريعة اليهودية، ولكن الاحزاب العلمانية آثرت القانون الانجليزي ومحاكمه. وكانت فقط احكام الاحوال الشخصية والهوية اليهودية، واحكام الاطعمة الحلال طبقاً للشريعة اليهودية (كاشير)، والحفاظ على قدسية يوم السبت، والاعياد اليهودية وسائر الخدمات الدينية خاضعة لإشراف الحاخامية طبقاً للشريعة اليهودية، وذلك ادراكا بأن هذه الامور هي شرط لتحقيق الوحدة... وهكذا تبلورت المصالحة العملية – السياسية التي تسمى حتى الأن (الوضع الراهن)[٣].

المطلب الأول: انماط الاتجاهات الدينية :

ومن الجدير بالإشارة، بأنه على الرغم من وجود اتفاق بأن (اسرائيل) يجب أن تكون يهودية، إلا أنه هنالك تضارب كبير حول ما تعنيه "يهوديتها".، وقد شخص احد الباحثين خمسة مواقف عامة تأخذ بالاعتبار علاقة الدين بالدولة في (اسرائيل) هي[٤] :

١- اليهود الذين ينكرون الدلالة اليهودية لـ(اسرائيل)، هم بعض اليهود الارثوذكس المتطرفين، خصوصا طائفة "ناتوري كارتا"[٥]، في القدس والجناح اليميني لأغودات اسرائيل... انهم يرون في انفسهم كجماعة يهودية في دولة غير يهودية.

٢- اليهود الذين يعتبرون الدولة تجلي للعناية الالهية المقدسة وهم اليهود الارثوذكس[٦] الذين ينتمون إلى مزراحي والجناح اليساري لأغودات اسرائيل، يؤمنون أن (اسرائيل) هي فجر ومطلع التخلص من الخطيئة. في هذه الاثناء فهم يفضلون تقوية وتدعيم الخاصية اليهودية للدولة بواسطة التشريع الديني.

٣- اليهود الذين يبحثون عن اشكال دينية جديدة ضمن دولة يهودية. هم اليهود شبه المحافظين، ويتضمنون اعضاء الطوائف الاصلاحية والمحافظة، اتباع (مارتن بوبر)[٧]، وبعض اليهود الشرقيين، يعارضون كلاً من، الارثوذكسية التقليدية والقومية العلمانية. أنهم يعتبرون (اسرائيل) مرحلة جديدة من اليهودية ويبحثون عن نمط حياة دينية جديدة غير مألوفة.

٤- اليهود الذين يرون في اليهودية باعتبارها ثقافة قومية علمانية. اغلبية من اليهود غير المتدينين يؤيدون الصهيونية العلمانية. ووفقاً لهؤلاء فأن (اسرائيل) هي رسول لإحياء الثقافة اليهودية (اللغة العبرية، النتاجات الادبية العبرية...الخ).

٥- اليهود الذين رفضوا اليهودية وهم بعض العلمانيين غير الصهيونيين، وتضم المثقفين الكنعانيين، وابناء الصابرا (اليهود الذين ولدوا في اسرائيل) الذين يشعرون بعدم المبالاة بالدين، انهم يتصورون (اسرائيل) باعتبارها موطنهم الطبيعي (سامي أو عبري)، والثقافة يجب أن تتطور من خلال السكان الموجودين أصلاً في البلد من كل الطوائف.

ومن هذا التصنيف يتبين أن الاكثر تطرفاً هما كلاً من الارثوذكسية المتطرفة ضد الصهيونية من جهة، والعلمانية غير الصهيونية من جهة مقابلة، في حين أن الاتجاهين الثاني والرابع يعكسان اكثر الاتجاهات هيمنة في النزاع بين العلمانيين والمتدينين.

وفي تصنيف آخر للاتجاهات الدينية في اسرائيل يرصد رشاد عبدالله الشامي ثلاث توجهات داخل الارثوذكسية اليهودية في موقفها من المجتمعات اللا ارثوذكسية وخاصة بعد قيام اسرائيل هي[٨] :

١- التوجه الأول، ويدعو إلى الانسحاب من المجتمع غير الارثوذكسي حرصاً على نقاء الأرثوذكسية والتزاماً بتعاليم "الهالاخاه" (احكام الشريعة اليهودية). ويمثل هذا التوجه "الطائفة الحريدية" وحركة "ناطوري كرتا" الحسيديتين اللتين تعيشان داخل دولة اسرائيل وترفضان الاعتراف بها أو المشاركة في اية نشاطات سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية فيها.

٢- التوجه الثاني، على الرغم من عداوته للصهيونية وعدم اعترافه بدولة اسرائيل، يتأرجح بين السعي لوحدة الشعب اليهودي، وبين الخشية من توجيه الامور إلى غير صالح الارثوذكسية وتعاليمها. ويمثل هذا التوجه حزب "أغودات اسرائيل" الذي رفض بعد قيام دولة اسرائيل المشاركة في انتخابات الكنيست، ولم يعترف "بالحاخامية الرئيسية"، ولكنه عدل عن موقفه بعد ذلك وخاض الانتخابات وشارك في عدد من الحكومات الائتلافية وخاصة مع اليمين الصهيوني المتطرف بعد عام ١٩٧٧، على الرغم من استمرار عدم اعترافه بالدولة. وهكذا فأن هذين التوجهين يشتركان في عدم الاعتراف بالدولة والتنكر لشرعيتها والعداء للصهيونية ويعرفون في اسرائيل باسم "الحريديم" أي اليهود المتشددين أو السلفيين.

٣- التوجه الثالث، يبدي استعداده للاعتراف بشرعية الصهيونية. ولديه اسانيد دينية على ذلك. وقد لقي كل الدعم والمساندة من الحركة الصهيونية وعرف "باسم الصهيونية الدينية"، وقد مثلته في البداية حركة "المزراحي"، ثم بعد ذلك حزب "المفدال"، وتبنى

موقفاً متعاطفاً مع التعليم والثقافة العلمانية، وقد شارك مشاركة فعالة في الحياة السياسية بعد قيام الدولة.

وفي ضوء ذلك يبدو المجتمع الاسرائيلي مجتمع غير مستقطب يميل بمجمله إلى المحافظة وارتباط بالتقاليد اليهودية. ويمكن القول بوجود أقلية دينية متعصبة واكثرية تقليدية غير متعصبة دينياً. كذلك يمكن أن نفسر هذه النتيجة بأن (اسرائيل) لا يمكنها أن تتنكر للروابط بالتقاليد المتوارثة عن الدين اليهودي، نها أن فعلت ذلك تكون قد زعزعت المقومات الاساسية الكامنة وراء قيامها.

المطلب الثاني: قضايا خلافية

قسم ايزنشتادت في كتابه (Israeli Society)، محاور الخلافات والنزاعات بين الفريقين العلماني والديني في اسرائيل على الحقول الاتية[٩]:

١- المسألة العامة المتعلقة بشرعية الدولة وتحديد طبيعة المجتمع وتقاليده.

٢- نطاق الكفاف الديني للدولة، أو درجة عدم الفصل بين الدين والدولة، ومدى السماح بفرض القوانين الدينية على السكان كلهم، ومدى الصلاحيات التي تتمتع بها الهيئات الدينية – الشرعية، دار الحاخامية، مثلاً، وتمارسها على السكان اليهود بأجمعهم، وأيضاً درجة اعفاء تلك الهيئات والمؤسسات من مراقبة السلطات العلمانية الرسمية واشرافها.

٣- استقلال الجماعات الدينية في الحقل التربوي، ومدى استفادة المؤسسات الدينية المختلفة من تأييد الدولة ودعمها.

ومما لاشك فيه أن قضايا مثل، قضية النزاع حول الدستور المكتوب للدولة تقع ضمن نطاق الحقل الأول إلى حد بعيد، كما أن قضية (من هو اليهودي)، والتي تتعلق بأزمة الهوية اليهودية، من ضمن تلك القضايا.

بالإضافة إلى ذلك، هناك العديد من القضايا التي تثير مسألة الصراع بين الدينيين والعلمانيين، فبينما يرى الدينيون أن على الدولة أن تتبع القيم الدينية فتقيم شعائر الدين

اليهودي، واحترام قدسية يوم السبت، وتمنع الاباحية، وتغلغل الممارسات اللا دينية، مثل البغاء والصور الفاضحة وأكل لحم الخنزير، وهم ضد تشريح الجثث وبنوك الاعضاء البشرية والاجهاض، ويقاومون تدريس نظرية التطور في المدارس... وغيرها. أما العناصر اللا دينية فإنها لا تعير اهتماماً لمثل هذه الامور. ويمكن تناول ابرز القضايا الخلافية كالآتي:

أولاً : الصراع حول دستور دائم مكتوب لإسرائيل :

كانت الاتجاهات الدينية معارضة لوضع دستور دائم حين تأسيس الدولة، وكانت حججهم في ذلك: عدم اكتمال، اسرائيل ارضاً وشعباً بمعنى عدم تحديد وترسيم حدودها الجغرافية النهائية وعدم انتهائها من تجميع "الشتات اليهودي"، وأن اليهود المقيمين في دولة اسرائيل لا يشكلون سوى أقلية ضئيلة من مجمل الشعب اليهودي وهذه الأقلية لا تملك حق وضع دستور يلزم ملايين اليهود الذين لم يهاجروا إلى البلاد بعد، واجيالهم المستقبلية؛ معارضة المؤسسة الدينية والاحزاب والقوى الدينية، والتي تتبنى مقولة أن اسرائيل "دولة يهودية" بالمفهوم الديني تحتكم إلى التوراة شرائعها وأحكامها، بكونها الدستور الوحيد المقبول والملزم "لشعب اسرائيل"؛ وأن وضع دستور علماني من شأنه تعميق هوة الشقاق بين الشعب اليهودي، فيقسمه إلى فريقين متدين وعلماني، وهو ما قد ينذر باحتمال انزلاق الجدل حول الدستور إلى حرب ثقافية بين الفريقين؛ عدم وجود دستور علماني مكتوب يمنح الحكومة والكنيست هامشاً اوسع من حرية التصرف في مواجهة التطورات السياسية بدون القيود الدستورية على سياساتهما[١٠].

واستمرت النقاشات حول وضع دستور دائم من عدمه، حتى تم التوصل إلى صيغة حل وسط، انهى النزاع بين الفريقين ويتمثل، بإقرار الجمعية التأسيسية في شباط ١٩٤٩ ما عرف بقانون الانتقال أو الدستور الصغير ويتضمن خمس عشرة مادة ما زالت نافذة حتى الوقت الحاضر. وقد تم تصريف شؤون الدولة بموجب هذا القانون ثم بدأت تصدر مجموعة من القوانين ذات الطبيعة الدستورية، سميت "بالقوانين الاساسية"، وهي قوانين عادية صادرة عن الكنيست وتقر بأغلبية الثلثين من اجمالي عدد اعضاء الكنيست البالغ ١٢٠ عضواً[١١].

ثانياً : مشكلة تعريف من هو اليهودي :

ومن القضايا التي أثارتها التوجهات الدينية هي اشكالية الهوية اليهودية، أي تحديد من هو اليهودي؟ إذ شكل الصراع بين التعريف الديني لليهودي والتعريف القومي محل نزاع وصراع مستمر ترك اثاره على وجه دولة اسرائيل ككل، وفيما رأى التعريف الارثوذكسي في اليهودية انتماء دينياً في الاساس، فأن التعريف القومي حاول الذهاب بالتعريف نحو الانتماء الاثني والثقافي، مع الاعتراف بالبعد الديني. وقد شهدت العقود المتعاقبة بعد اقامة (الدولة)، توتراً بين التيارين تحاول كل جهة منهما اخذ التعريف إلى الوجهة التي تريد.

من الامثلة التي انفجرت فيها قضية الهوية من منظور ديني، قضية يهود الهنود المعروفون باسم بني اسرائيل. فالحاخاميتان، السفاردية والاشكنازية، لم تعترفا بهم كيهود، لانهم يمارسون الزواج المختلط ولا يعرفون التلمود. وقد استمرت مشكلتهم قائمة إلى أن اضطرت المؤسسة الدينية الرضوخ إلى ضغوط المؤسسة السياسية. ولم تعترف الحاخاميتان أيضاً بيهود الفلاشا (يهود اثيوبيا)، ولم تشجع هجرتهم مدة طويلة من الزمن، لعدة اسباب، من بينها أنهم هم أيضاً لا يعرفون التلمود، ولكن حين طلب اليهم التهود، رفضت اعداد كبيرة منهم ذلك. فاقترحت الحاخاميتان صيغة مخففة للتهويد تتضمن عملية تختين رمزية[١٢].

في منتصف الخمسينات ومع تزايد موجة الهجرة من شرق اوربة ضمت عدداً من الزيجات المختلطة، وفي عام ١٩٥٧ قرر رئيس قسم تسجيل الهوية في وزارة الداخلية (من الحزب القومي الديني)، ألا يقبل وصف المهاجر لنفسه بأنه يهودي باعتباره المقياس الوحيد معتبراً ذلك بأنه معيار علماني ذاتي. ورداً على ذلك، اصدر وزير الداخلية (كان علمانياً)، قراراً في ١٩٥٨، يؤكد فيه التوجيهات القديمة التي تقبل المعيار الذاتي. فانسحب الحزب القومي الديني من الائتلاف الحاكم احتجاجاً. وفي عام ١٩٥٩ صدر توجيه إداري ينص على تعريف اليهودي، بأنه الشخص الذي ولد لأم يهودية وذلك لإرضاء الحزب القومي الديني حتى يعود إلى التحالف الحكومي. وقام ممثل الحزب القومي الديني عام ١٩٦٠ في الحكومة

(كان وزيراً للداخلية) بإصدار توجيهات إدارية يعرف بها اليهودي بأنه : من يثبت أن أمه يهودية أو أنه تهود حسب الشريعة وعلى يد حاخام ارثوذكسي[١٣].

وقد طرحت العديد من القضايا التي فجرت ازمة تعريف من هو اليهودي، منها على سبيل المثال، القضية المعروفة بقضية الاب دانيال ١٩٦٦، وقضية بنيامين ١٩٦٨، وقضية شوشانا ميلر ١٩٨٧، وقضية جيري وشيرلي ١٩٨٨[١٤].

بعد ذلك، في العام ١٩٧٠ تم تعديل قانون العودة الاسرائيلي، إذ عرف اليهودي بما يتطابق مع تعريف الهالاخي (الديني)، بأنه :"من يولد لأم يهودية أو يتهود وهو لا ينتمي لديانة اخرى"، غير أن هذا التعريف يستبعد أيضاً من ولدوا لآباء يهود أو احفاد لجد يهودي، ولحل هذا الاشكال، تم توسيع فئة المسموح بهجرتهم حتى لو لم يطابقوا تعريف من هو اليهودي، وبموجب ذلك سمح لكل شخص احد اجداده أو زوجته أو احد ابنائه يهودي أن يحصل على الجنسية. جاء ذلك لتسهيل الهجرة إلى اسرائيل، وخصوصاً من المجتمعات التي كثر فيها الزواج المختلط لليهود[١٥].

غير أن المشكلة بقيت ولكن بصورة اخرى وهي من يحق له التهويد؟ ومن له يقرر أن التهويد جرى بصورة صحيحة ؟وهنا يبرز النزاع بين التيارات الارثوذكسية والتيارات الاصلاحية اليهودية.

وأيضاً لحل هذه المشكلة تدخلت محكمة العدل العليا عام ١٩٩٥، أثر دعوى تقدم بها احد الذين تهودا وفقا لتقاليد التيار الاصلاحي، حيث اقرت التمييز ما بين تعريفين لمن هو اليهودي؟ : الأول : التعريف الشرعي الارثوذكسي؛ والذي يعرف اليهودي بأنه : الشخص الذي ولد لأم يهودية أو تم تهويده حسب الهلاخاه (الشريعة). والثاني: التعريف الإداري التقني[١٦].

وفعلياً يعني ذلك أن الخلاف والنزاع مستمر ولكن ترك لكل طرف أن يحدد من هو اليهودي وفقاً لخصوصية الحالة ومصالح المجتمع الاسرائيلي. وهكذا يبدو أن مسألة من هو اليهودي تكشف عن العديد من التناقضات التي تثبت أنه لا يوجد جوهر واحد أو وحدة

عضوية بين "الشعب اليهودي"، وإنما هناك سمات عديدة متنوعة تنوع التشكيلات الحضارية والتاريخية التي تواجد فيها اليهود.

وقد كان الشكل الاكثر تعبيراً عن هذا الصراع، هو عملية التصعيد والصدام بين الاتجاهين الديني والعلماني، عام ١٩٨٦، إذ قام المتدينون بصدامات عنيفة كانت من حصيلتها تدمير ١٠٤ محطة باص تم اشعال النار في ٤٨ منها. كذلك رجمت السيارات المارة بأحياء اليهود المتزمتين بالحجارة...وتطورت الاحداث فرد العلمانيون بالقيام بإشعال النار في معبد يهودي يقع في ضاحية جنوب تل ابيب، وهو الأمر الذي وصفه رئيس الدولة آنذاك بأنه "كابوس"(١٧).

ويصف البروفيسور الاسرائيلي يشعياهو لوفيتش العلاقات بين المتدينين والعلمانيين بالقول: "لدينا هنا يوجد نوعان من الاشخاص يؤمن كل منهما باليهودية... ويعتقد كل منهما بأن الاخر يهودي، لكنهما لا يستطيعان الجلوس على مائدة واحدة لتناول طعام الغذاء، لأن احدهما يعتقد بوجود قيم تسمى "تحمل القضاء والتعاليم الدينية"، والتي ترتبط بسببها أسس الحياة بشروط وترتيبات ومسلكيات خاصة، هذا في الوقت الذي يعتقد الشخص الآخر، بوجود مثل تلك الاشياء ولا يرى فيها اية قيم... وهذا يعني أنه إذا كان الشخصان اللذان اشرنا إليهما لا يستطيعان الجلوس إلى طاولة واحدة لتناول وجبة سوياً، ولا يستطيع احدهما أن يتجاور مع الآخر أو أن يعمل معه، أو يعلم ابنائه بنفس التعاليم التي يتلقاها ابن الاخر، فأن ذلك يعني ببساطة، أنهما ليسا جسداً واحداً، ونظراً لأن الطرف الأول يعتبر الطرف الثاني يهودياً، فأنه ينظر إليه كمعسكر من المجرمين. أما الطرف الآخر يعتبر الطرف الأول هذا عبئاً ثقيلاً، ليس على صعيد وجوده الشخصي بل أيضاً على صعيد انظمة الدولة والمجتمع. لذا فأني لا اعتقد أن هناك أية امكانية لتجاوز الهوة القائمة بينهما"(١٨).

إن التأثير الواسع للتيارات الدينية في الحياة السياسية الاسرائيلية، الذي انتج نزاعات وصراعات سياسية واجتماعية عديدة. لقد تم معالجة ذلك عبر ما يسمى باتفاق (الوضع الراهن **Status Quo**) والذي من ابرز مبادئه حسب ما جاء برسالة بن غوريون إلى قادة

حزب اغودات اسرائيل، في عام ١٩٤٧ عندما كان رئيساً للوكالة اليهودية، إذ وعدهم أن يحفظ للاتجاهات الدينية عدة أمور رئيسية هي[١٩]:

أ- يوم السبت، تحديد يوم السبت باعتباره يوم راحة في قوانين الدولة.

ب-الكشيروت (الطعام الحلال)، ضمان الكشيروت في المطابخ الرسمية.

ت-قوانين الاحوال الشخصية، وضع الصلاحيات المطلقة في مجال شؤون الزواج والطلاق في يد مؤسسة القضاء الحاخامي.

ث-التعليم، الاعتراف بمنظومة التعليم الديني المستقل.

وقد كانت هذه المباديء هي التي حكمت كل الاتفاقات الحكومية الائتلافية، سواء تلك التي جرت بين حزب الماباي (حزب العمل) والاحزاب الدينية، أو تلك التي جرت بين الليكود (اليمين القومي) والاحزاب الدينية.

المبحث الثاني

المشاركة الدينية في السياسة

لاشك أن اوضح شكل للمساهمة الدينية في السياسة هو الحزب السياسي الديني. والاحزاب السياسية الدينية موجودة في (اسرائيل) قبل قيام (الدولة)، فهي قد طلت على المسرح السياسي في (اسرائيل) عن طريق حركتين يرجع عهدهما إلى العقدين الاولين لتاريخ الحركة الصهيونية، حركة مزراحي المحافظة وحركة اغودات اسرائيل المغالية في الارثوذكسية. ولكل من الحركتين – الحزبين – جناحها العمالي الذي يسعى لمنافسة الاحزاب العمالية الاخرى ومنازعتها ما تدعيه لنفسها من الخصائص والميزات. وبهذا تكون ا لأحزاب الدينية الاسرائيلية الاساسية : هي المزراحي، عمال المزراحي، أغودات اسرائيل، عمال أغودات اسرائيل[٢٠].

غير أنه في الفترات اللاحقة ظهرت احزاب دينية جديدة كما أن هذه الاحزاب الاربعة كانت قد تعرضت للانشقاق والاندماج الحزبي مثلها كمثل الاحزاب الاسرائيلية الاخرى.

المطلب الأول: تصنيف الاحزاب الدينية

ويمكن اعتماد التصنيف الآتي الذي اعتمده الدكتور رشاد عبدالله الشامي للأحزاب الاسرائيلية :

أولاً – الأحزاب الصهيونية الدينية : إذ انطلق تيار الصهيونية الدينية من فكرة اساسية، تتمثل في معارضة الفكرة التي يؤمن بها عامة اليهود والداعية إلى الاعتماد على "المسيح المنتظر" كي يقودهم من اجل اقامة "مملكة اسرائيل" ويعيدهم إلى "ارض الميعاد". ويمثل الحاخام افراهام اسحق كوك، في افكاره ونشاطاته تلك الصهيونية الدينية. إذ أسس أول مدرسة صهيونية دينية في اسرائيل عام ١٩٢٤، مدرسة "مركاز هراف" الدينية والتي تخرج فيها الالاف من دعاة الصهيونية الدينية. وعلى رأسهم زعماء "غوش ايمونيم". وقد حاول "كوك" الوصول إلى صيغة دينية يمكن أن تجمع بين الدينيين واللا دينيين، كما حاول أن يصبغ الصهيونية بالشرعية الدينية، ودعا إلى التحالف مع العلمانيين لأنه كان على ثقة بأن الجميع سيذعنون في النهاية لأمر الدين اليهودي. امثلة هذه الاحزاب؛ المزراحي، العامل المزراحي، الحزب الديني القومي (المفدال)، تامي (قائمة تقاليد اسرائيل)، موراشا (التراث)، ميماد (معسكر الوسط الديني)[٢١].

ثانياً – الأحزاب الدينية المسيحانية المعارضة للصهيونية: ينظر زعماء هذا الاتجاه إلى الحركة الصهيونية على أنها حركة قومية علمانية، وتصدى اغلبهم لها، ليس بسبب طابعها العلماني فقط، ولكن لإيمانهم أن بناء مملكة اسرائيل لابد أن تتم على يد "المسيح المنتظر". وهؤلاء الحريديم (المتزمتون) لا يعتبرون (دولة اسرائيل) هي علامة على بداية الخلاص، ويعتقدون أن عليهم انتظار المسيح المخلص، إلا أنهم يعترفون بحقيقة الوجود الاسرائيلي السياسي، ويمتثلون للقوانين ويشتركون في انتخابات الكنيست، ويشاركون في الائتلافات

الحكومية، كي يحصلوا على الامتيازات التي تقدمها الدولة، ولكن غالبيتهم لا يخدمون في الجيش الاسرائيلي، ولديهم شبكة تعليم خاصة بهم، ويقيمون في احياء منفصلة عن الجمهور العلماني. وبدورها تنقسم إلى فئتين اولاهما؛ الاحزاب الدينية المسيحانية الاشكنازية، ويمثلها؛ اغودات اسرائيل، عمال اغودات اسرائيل، اغودات اسرائيل الاورشليمية، حزب ديجل هتوراه (علم التوراة)، وثانيهما؛ الاحزاب الدينية المسيحانية السفاردية. ويمثلها بتفرد، شاس (اتحاد حراس التوراة السفارديم)[٢٢].

ثالثاً – القوى الحريدية غير الحزبية المعارضة للصهيونية. ويقسمها إلى:

١ – الطائفة الحسيدية، لم تكن لاهوتا بقدر ما كانت دعوة شاذة لأسلوب في الحياة، ولم تكن طقوس هذه الطائفة لها علاقة بطقوس الاشكنازيم أو السفارديم، إنما اخذت من كل منهما، فبدت مرقعة ذات مصادر مشوشة. والملاحظ ليس اختلاف طقوس الصلاة والانشاد بين الحسيدية واليهودية التلمودية فقط (الحسيدية تحتقر مجرد دراسة التلمود والاطلاع عليه)، بل أن هذه الطقوس تختلف بين الجماعات الحسيدية نفسها. ويمثل هذه الطائفة حركة "حبد" التي يقع مركزها بمدينة نيويورك، أما تجمعها الثاني فهو في (اسرائيل). وكان اتباع هذه الحركة يصوتون عادة لحزب عمال اغودات إسرائيل. وقد استمر هذا الامر حتى عام ١٩٨٨ حين اعلن كبير حاخاماتهم دعمه لحزب اغودات إسرائيل وامر اتباعه بالتصويت لهذا الحزب[٢٣].

٢ – الحريديم (الغالون في التشدد الديني)، يعتقدون أنهم يمتلكون الحقيقة لفهمهم الكتب الدينية اليهودية المقدسة، وخاصة التلمود، وهم يستخدمون الاكراه الديني ضد اليهود الآخرين الذين يعدونهم ضالين، ويشنون حرباً على الثقافة العلمانية في المجتمع الاسرائيلي. وتتكون هذه الطائفة الحريدية من جماعات عدة، ابرزها، طائفة ذرية هارون، طائفة ساطمر، والمدرسة الدينية "اليشيفا"، وقسم من جماعة القديسين "هيروشلميم". وهذه الطائفة ليست هيئة أو جهة بقدر ماهي اسلوب وطريقة قائمة على مبدأ مقاطعة الدولة الصهيونية[٢٤].

٣ – طائفة ساطمر، تتبنى موقف الرفض للصهيونية العلمانية ولدولة اسرائيل ذات الطابع العلماني.

٤ – جماعة ناطوري كارتا (حراس المدينة)، انشقت عن حزب "اغودات اسرائيل" عام ١٩٣٥، واتباع هذه الجماعة يعتقدون بفكرة معاداة الحركة الصهيونية والانعزال عن دولة اسرائيل لأنها قامت على يد نفر من الكفرة الذين تحدوا مشيئة الله بإعلانهم اقامة دولة اسرائيل بدلاً من انتظار "المسيح المنتظر" المخول وحده بإقامة "مملكة اسرائيل"[٢٥].

المطلب الثاني: تطور الوزن الانتخابي للأحزاب الدينية :

إن نسب التأييد الانتخابي للأحزاب الدينية تعتبر مقياساً دقيقاً لمركزها بالنسبة لجمهور الناخبين في (اسرائيل). أن ملاحظة الجدول رقم (١) تشير إلى أن المعسكر الديني قد حافظ على الاستقرار الكبير حتى انتخابات الكنيست العاشر. ففي المجال التنظيمي تمثل هذا الاستقرار في عدم انشاء معسكرات دينية جديدة (باستثناء انشاء المفدال عام ١٩٥٦ في نطاق موحد لحزبين (مزراحي وعمال مزراحي) وفي نجاح الاحزاب القديمة في المحافظة على وحدتها من الانقسامات.

وفي المجال الانتخابي نجد أن الاستقرار تمثل في أن نسب القوى للأحزاب الدينية لم تحدث تغييرات كبيرة بينها منذ انشاء الدولة وحتى انتخابات الكنيست العاشر.

إن الاستقرار الذي حدث في المعسكر الديني يتمثل بأنه حتى عام ١٩٨١ (انتخابات الكنيست العاشر) لم ينخفض التمثيل الكلي للأحزاب الدينية من ١٥ مندوباً ولم يزد التمثيل عن ١٩ مندوباً. وقد تميز الاستقرار أيضاً بأن كل من الاحزاب الدينية لم تتغير قوته الانتخابية بأكثر من عضو أو عضوين على الاكثر. فقد حصل حزب المفدال في جميع المعارك الانتخابية حتى الكنيست العاشر بين ١٠ – ١٣ عضواً (باستثناء الكنيست الثامن ١٥ عضواً).

أما حزب "اغودات اسرائيل" فقد حصل أما على ثلاثة أو اربعة ممثلين وحصل حزب عمال اغودات اسرائيل أما على ممثل واحد أو على ممثلين. ونتيجة لذلك تمت المحافظة على نسب القوى بداخل المعسكر الديني والذي فاز في نطاقه المفدال بتأييد ثلثي ناخبي المعسكر الديني.

إن المدة من انتخابات (الكنيست الحادي العاشر)، وحتى انتخابات الكنيست التاسع عشر (٢٠١٣)، قد ادت إلى ظهور تغييرات في حالة الاستقرار التي شهدتها الاحزاب الدينية.

وقد تمثلت هذه التغييرات ومثلما توضحه بيانات الجدول رقم (١) :

١– اختفاء التأثير الانتخابي لاحد هذه الاحزاب (عمال اغودات اسرائيل).

٢– ظهور احزاب وقوائم دينية جديدة. مثل، موراشاه، شاس، كاخ، راية التوراة.

٣ – الانخفاض الحاد في مركز حزب المفدال الجبهة الدينية فيما بعد، وبداية انخفاض قوة الصهيونية الدينية التي يمثلانها، وفقدان سيطرتها على المعسكر الديني. إذ نلاحظ أن مقاعد هذا المعسكر تتراوح بين ٣– ٩ مقاعد، باستثناء الكنيست التاسع عشر ١٢ مقعداً.

٤ – تغير نسب القوى بشكل كبير بين الاحزاب الدينية، عما كانت عليه في الفترة السابقة لقد ساهمت عوامل عديدة في مثل هذه التغيرات فحزب المفدال كان استقراره من وجهة تنظيمية وانتخابية معتمداً على وحدة المعسكر وتمسكه بالقيم الدينية والاجتماعية ولكن في فترة تالية حدث صراع بداخل المفدال عكس تزايد الخلافات السياسية والطائفية، طبقاً لما حدث في المجتمع الاسرائيلي وقد ادى انخفاض نفوذ الايديولوجية الصهيونية والاجتماعية إلى ازدياد الاهتمام بالمبادئ الدينية في المجال الاجتماعي والسياسي وقد ادى ذلك إلى زيادة ثقة الجمهور الديني الصهيوني وكان هذا له اثره على تدخله في موضوعات سياسية ليس لها أي علاقة بالموضوعات الدينية. ولكن هذه التطورات اثرت في قوة تكتل المعسكر واوجد احتمالات للانقسامات والانسحاب منه.

فكتلة الشباب في المفدال طالبت بزيادة تدخل الحزب في الموضوعات السياسية والاجتماعية. ولقد اعطت لهذا الطلب مضموناً ملموساً بعد حرب الايام الستة. أن كتلة الشباب اجرت صراعاً حاداً ضد القيادة القديمة على اساس ايديولوجي وشخصي وبهذا ضعفت صلاحيات هذه القيادة كما ضعفت الوحدة الحزبية ومهدت السبيل امام الانقسامات التي بدأت تظهر بعد ذلك[٢٦].

بالإضافة إلى ذلك فأن الانخفاض في قوة المفدال يرجع أيضاً إلى انخفاض قوته التي توضحت في المناطق المأهولة بالسكان وخاصة بواسطة الطبقات الفقيرة من الطوائف الشرقية[٢٧].

٥ – تقودنا الملاحظة السابقة إلى النقطة الاخرى التي تهمنا، وهي أن الحزبين الدينيين اللذين زادت قوتهما في الانتخابات في تلك المدة، هما شاس واغودات اسرائيل، فحركة شاس، بدأت تزداد مقاعدها من ٤ إلى أن وصلت في الكنيست الخامس عشر عام ١٩٩٩ إلى ١٧ مقعداً. وقوائم اغودات اسرائيل، التي حصلت في انتخابات الكنيست التاسع عشر ٢٠١٣ إلى ٧ مقاعد والتي لم تكن قد حصلت على مثل هذا العدد في أياً من الانتخابات السابقة. تطلعاً إلى الحصول على المزيد من تأييد الناخبين وخاصة من ابناء الطوائف الشرقية في المدن النامية وتجمعات اليهود الشرقيين التي ايدتها. وكانوا المصدر الاساسي الذي ادى إلى هذه الزيادة[٢٨].

٦ – تمثلت حصة جمهور الصهيونيين الدينيين، في انتخابات الكنيست العشرين عام ٢٠١٥، بحصولهم على ٨ مقاعد أي ما نسبته تقريباً ٧%، من خلال قائمة "البيت اليهودي" والذي هو وريث حزب المفدال، كما أن حزب ميماد، الممثل الثاني الطارئ للصهيونية الدينية، غاب عن الكنيست العشرين. بالمقابل، فأن حصة اليهود الحريديم قد توزعت بين الحريديم الاشكناز الذين كانت نسبة تمثيلهم حوالي ٥%، من خلال كتلة "يهودية التوراة" المنبثقة عن (اغودات اسرائيل وديغل هتوراه). والحريديم الشرقيين

تمثلوا بنحو ٧% من خلال حركة شاس[٢٩]. وهذه النسب تشير إلى تناقص الجمهور الديني القومي (الصهيونية الدينية)، لمصلحة صعود جمهور المتدينين الحريديم.

وهكذا يبدو أن الموضوع الطائفي اصبح عاملاً رئيسياً للتغيرات التي حدثت في قوة المعسكر الديني وفي نسب القوى بين الاحزاب الدينية المختلفة. ومن الجدير بالذكر فأنه منذ منتصف الخمسينات تغيرت تركيبة السكان اليهود، وكانت الغالبية العظمى من المهاجرين من يهود البلدان العربية من المتدينين، الذين صادفوا لأول مرة ظاهرة العلمنة في اسرائيل والواقع أن مسار العلمنة كان سريعاً جداً وانطوى على الاكراه إلى حد كبير كانت هذه نتيجة الالتقاء المثير مع ثقافة مادية قوية جداً وكذلك نتيجة مبادرة تعليمية موجهة جيداً من جانب الاحزاب العلمانية التي خشيت على سلطتها. ولو كان المهاجرون قد صوتوا طبقاً لتعاطفهم الفكري – الديني لكن من الممكن أن تفقد الاحزاب العلمانية الاغلبية التي احتفظت بها منذ الثلاثينات... لقد تم ارجاء مثل هذا التحول في ميزان القوى لجيل كامل بيد أنه يعتمل الأن، وأن كان بشكل يختلف عما لو كان قد حدث في حينه. غير أن علاقات القوى بين المتدينين والعلمانيين لم تنقلب رأساً على عقب وذلك لأن عملية العلمنة كان لها فعلها وتأثيرها[٣٠].

ومما لا شك فيه فأن عامل اساسي من عوامل التحول لتصويت اليهود الشرقيين نحو الاحزاب الدينية يرجع إلى تدهور اوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية واتساع الفجوة بينهم وبين اليهود الغربيين، ولاعتقادهم بأن الاحزاب العلمانية الغربية كانت وراء مركزهم المتدني في المجتمع. وتبقى الاشارة الاخيرة وهي هامة، ثمة اجماع يقوم على حقائق احصائية بأن المتدينين في اسرائيل يمثلون أقلية ضئيلة... بيد أن هذه الاقلية الدينية تلعب دوراً هاما في المعارك الانتخابية، حيث غالبا ما تكون بمثابة لسان الميزان القائم في ميزان القوى الانتخابية بين الحزبين الكبيرين (العمل والليكود)،كما أنه لا توجد حكومة اسرائيلية خلت من العناصر الدينية.

إن الوزن السياسي للأحزاب الدينية يفوق نوعا ما وزنها العددي، إذ يلاحظ أن تمثيل الاحزاب الدينية في الحكومة كان واضحاً أنه اكثر من نسبة مقاعدها في الكنيست، فقد

تراوح عدد الوزارات التي شغلها ممثلي الاحزاب الدينية في الحكومة بين ٣ – ٥ حقائب وزارية منذ الكنيست الأول وحتى العشرين. وهي تحاول أن تحصل على امتيازات عديدة منها مثلاً، التعليم الديني، ففي العام ١٩٥٣ تم تشريع قانون التعليم الرسمي وفيه اقرت ترتيبات اتفاق "الوضع الراهن" المتعلقة بالتعليم الديني. وفيه اعترف بوجود تيار تعليمي ديني مستقل وبتمويل حكومي يخضع لرقابة وزارة التعليم(٣١).

بعد الاطلاع على المكانة والدور الذي تؤديه الاحزاب والحركات الدينية في الحياة السياسية الاسرائيلية، لا يمكن تجاهل توجهاتها الايديولوجية ورؤاها وبرامجها السياسية.

إذ يذهب التيار الديني الصهيوني الذي يمثله حزب "البيت اليهودي" إلى الموقف المتطرف إذ يعلن أنه مع فرض (السيادة الاسرائيلية) على كامل الضفة الغربية، يمكن ملاحظة ذلك على سبيل المثال في برنامج حزب المفدال الذي طرحه في انتخابات ١٩٩٩، من ضمن مواده: ((اسرائيل وحدها ستكون موجودة بين نهر الاردن والبحر المتوسط ولن تكون دولة فلسطينية فيها. القدس الموحدة هي العاصمة الابدية لشعب اسرائيل ولدولة اسرائيل فقط، ولن تقسم. تستمر الحكومة في سياسة دعم وتوسيع الاستيطان اليهودي في يهودا والسامرة [الضفة الغربية] وغزة. هضبة الجولان جزء لا يتجزأ من دولة اسرائيل. معارضة حق العودة للفلسطينيين.))(٣٢).

هذه الطروحات في برنامج المفدال تم تكرارها وتأكيدها في انتخابات ٢٠٠٣ أيضاً، ويرى بالإضافة إلى ذلك، أن اتفاق اوسلو باطل ويسعى المفدال لإبطاله من خلال قرار رسمي(٣٣). وجرى تأكيد تلك المفردات في البرنامج الانتخابي للانتخابات اللاحقة، بما فيه برنامج قائمة "البيت اليهودي"، في انتخابات الكنيست العشرين ٢٠١٥، والذي هو الامتداد البديل للمفدال واضحى الممثل للتيار الديني القومي الصهيوني.

لقد ارتبطت طبيعة البرامج الانتخابية بالتفاعل مع واقع حركي يتمثل بجماعات وحركات دينية واجتماعية، تترك أثراً على القوة الانتخابية للحزب الديني، ويمكن أن نأخذ مثلاً على ذلك جماعة "غوش ايمونيم"، التي شددت على أن الصراع على الوعي "القومي لشعب

اسرائيل" بأسره على سلم قيمه لأن النموذج المثالي الصهيوني بالمفهوم القديم العلماني اخذ يفقد حقه في الوجود ولا حل اخر سوى بناؤه من جديد وهذه المرة بمعنى اكثر عمقاً واتساعاً من دلالته الأولى، علينا أن نؤسس ونبني من جديد دولة اليهود الحقيقية علينا أن نحدد من جديد اهدافنا القومية. وما لا يقل اهمية عن ذلك هو البعد الايديولوجي ارتبط أيضاً بعملية استيطان يهودي مكثف جداً داخل المناطق الفلسطينية، لم يكن بالإمكان تحقيق هذا الاستيطان من دون مصادقة رسمية من جانب الحكومات، من دون تخصيص ميزانيات كبيرة ومنح حقوق (مثل منح اعفاءات وتخفيضات ضرائبية، ومنح دعم مالي، وقروض سكنية حكومية بفائدة منخفضة) ودون حضور عسكري استقوائي مكثف في المنطقة ادى إلى تصعيد اعمال القمع ضد الفلسطينيين. ومن المشكوك فيه إذا كان هذا الاستيطان أمراً يمكن العودة به إلى الوراء لأنه إلى حين العام ٢٠٠٠ كان منتشراً في المناطق الفلسطينية المحتلة في غزة وفي الضفة الغربية حوالي ١٤٣ مستوطنة يهودية يبلغ سكانها حوالي ٢٠٠ ألف يهودي[٣٤].

وتعبيراً عن سمات الفكر السياسي الديني للحركة تبنت وفقاً لوصف عالم الاجتماع الاسرائيلي باروخ كيمرلنغ خيار هو: "طرد كل عرب "ارض اسرائيل" الكبرى، أو معظمهم من حدود السيطرة اليهودية وتحويل الاراضي إلى ارض يهودية حصراً"[٣٥].

ومما يلفت الانتباه والذي يدلل على تبني التيار الصهيوني الديني لهذه المواقف أن (٦) نواب من (٨) مقاعد حصل عليها في انتخابات عام ٢٠١٥، جاءوا من المستوطنات في الضفة الغربية المحتلة وواحد منهم من القدس المحتلة في العام ١٩٦٧[٣٦].

أما الاتجاه الحريدي بجناحيه الاشكنازي والسفاردي، الممثل بحركتي (شاس) و (يهدوت هتوراه)، حسب التقديرات باتوا يشكلون ما نسبته ٤٠% من المستوطنين في الضفة الغربية ومحيط القدس. واذا ما اخذ بنظر الاعتبار نسبة تكاثرهم العالية، فهم يشكلون نسبة ١٦% من اجمالي اليهود الاسرائيليين، وبنسبة تكاثر سنوية تبلغ ٣,٨% مقابل ٢,٨% لدى التيار الديني الصهيوني، وحوالي ١,٤% عند جمهور العلمانيين[٣٧].

يمكن بعد ذلك ادراك خطورة مواقفهم تجاه القضايا الرئيسية في الصراع الفلسطيني الاسرائيلي. يمكن تأشير ابرز توجهاتهم السياسية من خلال البرامج الانتخابية التي يطرحونها في انتخابات الكنيست، فمثلاً، حزب شاس يدعوا في برنامجه إلى "جمع شتات شعب اسرائيل من المنافي كلها من اجل بناء بيت يهودي في دولة يهودية كبرى وقوية في انحاء ارض اسرائيل كافة [كامل ارض فلسطين]". ولا يقبل بأية تسوية، والقدس ليست موضوعاً للمساومة أو التقسيم لديه، ويشجع على الاستيطان في الضفة الغربية[٣٨].

كذلك كان النشاط الاستيطاني والسياسي لحزب كاخ مثل جزءاً من المجتمع الحريدي (المتزمت) الاشكنازي كانت لديه فكرة ترحيل العرب والتخلص منهم فوراً، من جميعهم، أن كانوا من مواطني الدولة (العرب في الارض المحتلة ١٩٤٨) أو من سكان المناطق المحتلة (عام ١٩٦٧) عل حد سواء. يجب ترحيلهم جميعاً إلى خارج حدود (الدولة الاسرائيلية). واصبحت فكرة الترحيل بمثابة رمز تجاري لحركة (كاخ)[٣٩].

ويعد حزب شاس من الحركات التي ارتبط بعدها الديني بالبعد الاجتماعي إذ أنه، يخاطب جمهوراً محدداً جداً، ولكنه جمهور واسع جداً : الطبقة الدنيا والمتوسطة من اليهود الشرقيين، وسكان بلدات التطوير، والقرى الزراعية (الموشافيم)، واحياء الضائقة في المدن الكبيرة والصغيرة، الذين كانوا من المحافظين على الدين أو التراث والتقاليد أو احسوا بحاجة إلى العودة إليها[٤٠].

الخاتمـــــة

بعد الدراسة والبحث في موضوع العامل الديني واثره في الحياة السياسية يمكن ايراد الاستنتاجات الاتية :

١- إن المنظمة الصهيونية منذ نشأتها وظفت الاسطورة الدينية اليهودية من جهة، وفي الوقت نفسه افرغت تلك الاسطورة من مضمونها الخلاصي الديني متبنيه مضامين قومية ،فوفقاً للفكر الصهيوني القومي أن الخلاص يتمثل بعملية تغيير يقوم بها البشر ويحققون منها خلاصهم بيديهم وعلى الارض وليس من خلال انتظار المخلص المنقذ كما في الاساطير الدينية اليهودية.

٢- قامت دولة اسرائيل وأسست نظامها السياسي كدولة علمانية لم يكن للشريعة اليهودية دور يذكر فيها باستثناء ما تم تسميته بالوضع الراهن. وأن معالجة الامور السياسية كانت تحتكم بمرجعيتها القانونية إلى مبدأ سيادة الشعب.

٣- غير أن الساسة المؤسسين للدولة قد زخرفوا خطابهم السياسي بلمسات دينية من حين إلى اخر لكن ذلك غالبا ما كان ذا طابع رمزي ومعنوي

٤- في الآونة الاخيرة من عمر الدولة حدث تحول باتجاه ممارسة السياسة وإدارة المجتمع من منظور ديني فلقد نشطت من الناحية التنظيمية والسياسية القوة الدينية. وتنقسم هذه القوى إلى مجموعتين : الأولى هم المتدينون المتزمتون (الحريديم) والمجموعة الثانية المتدينون القوميون الذين شكلوا جزءاً من الحركة الصهيونية وحاولوا الدمج بين تدينهم وبين ايمانهم الصهيوني وهؤلاء مثلهم حزب المفدال الذي تحول اخيراً إلى حزب البيت اليهودي، لقد شاركوا في حكومات اسرائيل المتعاقبة. أما المتدينون المتزمتون فأنهم وقفوا في السنوات الاولى خارج منظومة الحكم. ثم ما لبثوا أن شاركوا على الهامش. وعموما كانت الاحزاب والقوى الدينية ترى في دولة اسرائيل مشروع سياسي قام به بنجاح اليهودي الصهيوني العلماني الملحد.

٥- منذ منتصف السبعينات وصاعدا حدث تغير واضح باتجاه أن تتحول القوى الدينية من هامش السياسة الاسرائيلية إلى مركزها. وهذا ما يمكن الاستدلال عليه من الدور التي تقوم به على اكثر من صعيد سواء في تشكيل الوزرات الائتلافية وأيضاً تحالفها مع اليمين القومي الصاعد وكذلك تنامي عدد مقاعدها في الكنيست.

٦- يمكن الاستنتاج بأنه من بين التيارات الدينية يتغلب التيار الديني المتزمت إذ بدأت مقاعده تزداد في الكنيست اكثر من التيار الديني القومي.

٧- إن الدور الواضح الذي تلعبه التيارات الدينية بمختلف تشكيلاتها يشكل خطراً على مستقبل الارض الفلسطينية المحتلة والمقدسات الاسلامية، ومستقبل الشعب الفلسطيني واستقرار المنطقة، وهذ واضح من برامجها وتوجهاتها الايديولوجية.

الهـــوامـــش

(١) اليعيزر شافيد، "العلاقات بين المتدينين والعلمانيين في دولة اسرائيل"، سكيراه حودشيت ١٩٨٦/٥/١١، ترجمة: (الملف)، تموز ١٩٨٦،ص ٢٩١.

(٢) د. اسعد رزوق، الدولة والدين في اسرائيل، بيروت: مركز الابحاث – منظمة التحرير الفلسطينية، ١٩٦٨،ص ٤٣-٤٤

(٣) ليعيزر شافيد، مصدر سبق ذكره، ص ٢٩٣.

(4) *Rosenak, Michael,"Religion and Religious attitudes in Israel"in Sammy Smooha, pularalism and conflict, London: Hot ledge and keganpaul, 1978, PP78-79*

(٥) ناتوري كارتا أو (حراس المدينة) : طائفة يهودية هاسيدية تؤمن بالتزام شريعة التوراة التزاما شديدا، تكن عداء شديدا للصهيونية، ورفضت اعتراف بدولة (اسرائيل) حال قيامها عام ١٩٤٨. للتفاصيل حول مواقف هذه الطائفة ينظر: منشورات فلسطين المحتلة، التمييز العنصري ابرز معالم الصهيونية، بيروت: مطابع الكرمل، ١٩٨٢، ص ٥٩-٦٥.

(٦) مفهوم اليهود الارثوذكس يشير إلى أنه تيار ديني خصم للتيارات الاصلاحية واكثر قربا منها إلى التقاليد التاريخية، وكذلك يشير إلى أنه حركة احتجاج ضد التمدن العصري.

(٧) مارتن بوبر: احد مفكري فلسفة الصهيونية الثقافية، التي ترى أن العنصر الذي يشكل الخطر الحقيقي المهدد للاستمرارية اليهودية هو فقدان اليهود احساس بالوحدة وضعف تمسكهم بالقيم والمطلوب ليس ملجا فحسب يهاجر إليه اليهود وانما دولة صهيونية تكون فقط المركز الروحي لليهودية.

(٨) د. رشاد عبدالله الشامي، القوى الدينية في اسرائيل بين تكفير الدولة ولعبة السياسة، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب، سلسلة عالم المعرفة، ١٩٩٤، ص ٦٦-٦٧.

Eisenstadt, s.n, Israeli Society ,London: Weidefeld and Nicolson, 1967, (9) P.310

(١٠) سليم سلامة،"قوانين الأساس وسؤال الدستور"، مجلة قضايا اسرائيلية، مدار المركز الفلسطيني للدراسات الاسرائيلية، العدد ٥٩، ص ٢٠. على الرابط الالكتروني *http://www.madarcenter.org*

(١١) عبد الفتاح محمد ماضي، الدين والسياسة في اسرائيل، القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٩٩، ص١١١.

(١٢) د. عبد الوهاب المسيري، من هو اليهودي؟، القاهرة : دار الشروق، ط٣، ٢٠٠٢، ص ٧١.

(١٣) المصدر نفسه، ص ٧٢.

(١٤) للمزيد من التفاصيل حول هذه القضايا ينظر: المصدر نفسه، ص ٧٢–٧٧.

(١٥) د. هنيدة غانم،"اسرائيل كدولة يهودية وديمقراطية واشكاليات تعريف من هو اليهودي"، مجلة قضايا اسرائيلية، مدار المركز الفلسطيني للدراسات الاسرائيلية، العدد ٦٢، ص ١٢.على الرابط الالكتروني: *https://www.madarcenter.org*

(١٦) المصدر نفسه، ص ١٢.

(١٧) مصطفى الحسيني، "صراع المتدينين والعلمانيين في اسرائيل: خلفية وابعاد"، الملف، العدد (٢٨) تموز، ١٩٨٦، ص ٣١٦–٣١٧.

(١٨) تقرير رقم ١١٨٥ في ١٠/٣١/ ١٩٨٧، عمان: دار الجليل للنشر والدراسات والابحاث الفلسطينية، ص٧ – ٨.

(١٩) رشاد عبدالله الشامي، مصدر سبق ذكره، ص ٦٢.

(٢٠) د. اسعد رزوق، مصدر سبق ذكره، ص ٧٢–٧٣.

(٢١) للمزيد من التفاصيل ينظر د. رشاد عبدالله الشامي، مصدر سبق ذكره، ص ٧١ – ٩٦.

(٢٢) ينظر المصدر نفسه، ص ١٤٥ – ١٧٣.

ا(٢٣) لمصدر نفسه، ٢٠١–٢١٠.

(٢٤) المصدر نفسه، ص ٢٤٥ – ٢٤٦.

(٢٥) المصدر نفسه، ص ٢٥٦–٢٥٨.

(٢٦) المثال على ذلك (غوش امونيم) التي انشئت في أول الامر كهيئة غير حزبية لمؤيدي ضم الاراضي المحتلة عام ١٩٦٧ بداخل المفدال، ولكن بعد ذلك اصبحت حركة غير حزبية وعملت خارج المفدال. وهذا الامر ادى إلى حدوث انقسامات واستقالات في معسكر المفدال بعد ذلك.

(٢٧) الاحزاب الدينية وانتخابات الكنيست الثاني عشر، المجلة الفصلية للسياسة الدولية، الجامعة العبرية، العدد (٣٢)، ترجمة: الدار العربية للنشر والترجمة، التقرير السياسي والاقتصادين عدد ١١، ١/١٠/ ١٩٩٠، ص ١٤.

(٢٨) المصدر نفسه، ص١٥.

(٢٩) خالد عايد، "نتائج انتخابات الكنيست ٢٠١٥ في ضوء اتجاهات التصويت البعيدة المدى"، مجلة الدراسات الفلسطينية، بيروت : مؤسسة الدراسات الفلسطينية، العدد ١٠٣، صيف ٢٠١٥، ص ١٣١ – ١٣٢.

(٣٠) اليعيزر شافيد، مصدر سبق ذكره، ص٢٩٥.

(٣١) ايناس خطيب، "تأثير الاحزاب الدينية والحريدية على المشهد السياسي في اسرائيل"، مدى الكرمل، المركز العربي للدراسات اجتماعية التطبيقية، برنامج دراسات اسرائيل، ص ١٨.

(٣٢) احمد خليفة وخالد عايد، "الانتخابات الاسرائيلية آيار /مايو ١٩٩٩ وثائق تأليف الحكومة الجديدة والنتائج والبرامج الانتخابية"، مجلة الدراسات الفلسطينية، بيروت : مؤسسة الدراسات الفلسطينية، العدد٣٩ صيف ١٩٩٩، ص ٥٧.

(٣٣) خالد عايد (اعداد وترجمة)،"وثائق تأليف الحكومة الاسرائيلية الجديدة ٢٠٠٣/٢/٢٧، ونتائج انتخابات الكنيست السادس عشر"، مجلة الدراسات الفلسطينية، بيروت : مؤسسة الدراسات الفلسطينية، العدد،٥٤، ربيع ٢٠٠٣، ص ١٧–١٨.

(٣٤) باروخ كيمرلينغ، المجتمع الاسرائيلي مهاجرون مستعمرون مواليد البلد، ترجمة: هاني العبدالله، بيروت: المنظمة العربية للترجمة، ٢٠١١، ص ٣٥٧–٣٥٨.

(٣٥) المصدر نفسه، ص ٣٦٨.

(٣٦) برهوم جرايسي، "عامان على الانتخابات الاسرائيلية احزاب الائتلاف والمعارضة تتنافس على اجندة اليمين المتطرف"، مجلة قضايا اسرائيلية، مدار المركز الفلسطيني للدراسات الاسرائيلية، العدد٦٥، ص ١٠٨. على الرابط الالكتروني: *https://www.madarcenter.org38)*

(٣٧) المصدر نفسه، ص ١١٢.

(٣٨) مجلة الدراسات الفلسطينية، بيروت: مركز الدراسات الفلسطينية، العدد٧٧، شتاء ٢٠٠٩، ص١٣.

(٣٩) باروخ كيمرلينغ، مصدر سبق ذكره، ص ٣٧٥.

(٤٠) المصدر نفسه، ص ٥٥٨.

جدول رقم (١)

جدول يوضح تطور عدد مقاعد الاحزاب الدينية من الكنيست الأول وحتى العشرين ٢٠١٥

الكنيست	مجموع المقاعد	مزراحي	عمال المزراحي	اغودات اسرائيل	عمال اغودات اسرائيل					
الأول/ ١٩٤٩	١٦	٤	٦	٢	٢					
الثاني ١٩٥١	١٥	مزراحي + عمال مزراحي ١٠		اغودات اسرائيل + عمال اغودات ٥						
الثالث ١٩٥٥	١٧	الجبهة الدينية المتحدة ١١		جبهة التوراة الدينية ٦						
الرابع ١٩٥٩	١٨	الحزب الديني القومي ١٦		اغودات اسرائيل +عمال اغودات ٢						
الخامس ١٩٦١	١٨	١٢		٦						
السادس ١٩٦٥	١٧	١١		٤	٢					
السابع ١٩٦٩	١٩	١٣		٤	٢					
الثامن ١٩٧٣	١٩	١٥		جبهة التوراة الدينية ٤						
التاسع ١٩٧٧	١٧	١٢		٤	١					
العاشر ١٩٨١	١٣	٦		٤		تامي ٣				
الحادي عشر ١٩٨٤	١٤	٤		٢		١	موراشاه ٢	شاس ٤	كاخ ١	
الثاني عشر ١٩٨٨	١٨	٥		٥				٦		راية التوراة

										٢
الثالث عشر ١٩٩٢	١٦	٦		٤				٦		
الرابع عشر ١٩٩٦	٢٣	الجبهة الدينية ٩		اغودات اسرائيل + يهدوت هتوراه ٤				١٠		
الخامس عشر ١٩٩٩	٢٧	٥		٥				١٧		
السادس عشر ٢٠٠٣	٢٢	٥		٦				١١		
السابع عشر ٢٠٠٦	٢١	٣		٦				١٢		
الثامن عشر ٢٠٠٩	١٩	٣		٥				١١		
التاسع عشر ٢٠١٣	٣٠	١٢		٧				١١		
العشرون ٢٠١٥	٢١	البيت اليهودي ٨		اغودات اسرائيل ويهدوت هتوراة – ديغل هتوراه ٦				٧		

المصدر: من الكنيست الأول وحتى السادس من : د. اسعد رزوق، الدولة والدين في اسرائيل، مصدر سابق ذكره، ص٨٢–٨٣. ومن الكنيست السابع وحتى الثاني عشر، من: د. عبد الخالق عبدالله، "البعد الديني للانتخابات الاسرائيلية ١٩٨٨" نشرة دراسات، العدد١٦، كانون الأول ١٩٨٨، ص ٣٩–٤١. ومن الكنيست الثالث عشر وحتى التاسع عشر من: ايناس خطيب، "تأثير الاحزاب الدينية والحريدية على المشهد السياسي في اسرائيل"، مصدر سبق ذكره. بيانات الكنيست العشرون من: مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ١٠٣، صيف ٢٠١٥، ص ١٥٩.

Religious Element and its role in Israeli Politics

Assistant Prof. Dr. Shaker A. Fadhil
College of Law and Political Science - University of Diyala

Abstract

Tracking the evolution of election results and the formation of Israeli governments, it will be so evident to realize the vital role played by the religious element in the Israeli political process. This role coincided with the inputs that led to the rise of the shares of the parties of the national right-wing and religious right-wing parties. The indicators show a clear shift in the characteristics of the elite that dominate the political life in Israel, which has been represented by the national right, the leaders of eastern Jews, the religious powers and, in particular, Orthodox and radical ultra-Orthodox tendencies. As such a clear role played along with the various compositions will pose a hazard upon the future of the occupied Palestinian territory, Islamic sanctities, and the rights of the Palestinian people, which is clear out of their programs and ideological directions.